

2- النوع الاجتماعي والإدارة المتكاملة للموارد المائية

2.1 تقديم مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) هي مسار منهجي لأغراض التنمية المستدامة وتخصيص ومتابعة وضع الموارد المائية. وقد تمت صياغة مفهوم ومبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة المنعقد في دبلن عام 1992 وفي الفصل 18 من جدول الأعمال 21. وهو وثيقة إجماع صادرة عن مؤتمر منظمة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED) المنعقد في ريو دي جينيرو عام 1992 أيضا.

وتمثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية مقاربة شاملة عبر مختلف القطاعات لمسألة إدارة الموارد المائية، وذلك استجابة للطلبات التنافسية المتزايدة على إمدادات الماء العذب. كما أنها مقاربة تهدف إلى ضمان التنمية المنسقة للمياه والأرض والموارد ذات الصلة من أجل ملاءمة مستوى الرفاه الاجتماعي ودون إلحاق الضرر بإستمراية المنظومات البيئية (الشراكة العلمية من أجل المياه، 2000). وقد سعى صانعو السياسة والمحللون والمنظمات الدولية والحكومات إلى الإجماع على مبادئ لتوجيه عملية وضع الأولويات ورسم السياسات ووضع مبادرات خاصة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية. شملت تلك المبادئ الأساسية ما يلي:

- ضرورة التعامل مع الماء على انه سلعة إقتصادية و إجتماعية وبيئية.
- ضرورة أن تركز السياسات المائية على إدارة المياه ككل متكامل وأن لا تقتصر على مجال توفير الماء.
- ضرورة أن تقوم الحكومة بتسهيل وتمكين التنمية المستدامة للموارد المائية من خلال توفير سياسات مائية متكاملة وأطر تنظيمية.
- ضرورة أن تتم إدارة الموارد المائية على المستوى الأدنى المناسب.
- ضرورة الإقرار بدور المرأة المركزي في توفير وإدارة وحفظ المياه.

ويمكن أن يساعد تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية كفلسفة وسياسة عامة وخطوط توجيهية في التنفيذ على توجيه المسائل التالية:

- الحاجة إلى مستوى أفضل من أسلوب إدارة الحكم في مجال المياه ومزيد التنسيق والتعاون بين مختلف القطاعات المختصة بالمياه مثل توفير مياه الشرب والصرف الصحي وحفظ المنظومات البيئية
- المنافسة والصراعات المحتملة بين الأطراف الفاعلة من كافة القطاعات وبين الأفراد والجماعات البشرية والحكومات.
- تدهور الوضع البيئي الذي يهدد كافة مظاهر الحياة على كافة الأرض.
- حالات التفاوت على صعيد النوع الاجتماعي من حيث إمكانية الاستفادة والتحكم في الموارد والمنافع والتكاليف وصنع القرار بين النساء والرجال
- الحاجة إلى تنمية مستدامة للموارد المائية كعنصر أساسي من أجل اجتناب الفقر.

2.2 تقديم النوع الاجتماعي:

يعني مفهوم إدماج النوع الاجتماعي عملية تقدير التداويات الحاصلة على النساء وعلى الرجال نتيجة أي إجراء أو عمل مخطط له بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في كافة المجالات و على جميع الأصعدة. وهو إستراتيجية لجعل مشاغل وخبرات النساء والرجال على حد سواء بعدا أساسيا في تصور وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والمجتمعية بحيث يصبح بإمكان الرجال والنساء الاستفادة علي حد سواء ولا تتم مفاجمة اللامساواة. ان الهدف الاسمي هو تحقيق مساواة النوع الاجتماعي عن طريق تحويل المسار القائم (المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للأمم المتحدة، 1997، أضيفت عبارة التأكد).

أن أي مقارنة غير منسقة وقطاعية الطابع في مجال إدارة الموارد المائية لابد أن تسفر عن تدهور للوضع البيئي جراء فرط إستغلال الموارد المائية وسوء عمليات التخصيص بين مختلف الإستخدامات المتنافسة والتوزيع غير العادل للمنافع وأعباء ورداءة التشغيل والصيانة للبنية الأساسية. وقد أدى الإشارك غير الملائم للنساء والرجال إلى إعاقه البرامج والمشاريع الموجهة نحو تحقيق إستمرارية إدارة الموارد المائية. وقد أخفقت مشاركة الجماعة البشرية ومقاربات الإدارة في معالجة تلك المسائل، ويعود ذلك بشكل كبير الى انه غالبا ما ينظر الى الجماعات البشرية كمجموعة من الأفراد لهم هدف مشترك.

والحقيقة أن أي جماعة بشرية ليست مجموعة أفراد متساوين يعيشون في منطقة جغرافية محددة بل هي تتكون في العادة من أفراد ومجموعات يتحكمون في مستويات مختلفة من النفوذ والثروة والتأثير والقدرة على التعبير عن احتياجاتهم ومشاكلهم وحقوقهم. وتضم الجماعات البشرية مجموعات مصالح متنافسة. وعندما تكون هناك ندرة في الموارد يحصل تنافس على الإمدادات وأولئك الذين يتواجدون في اسفل سلم القوة (النساء والرجال الفقراء) يجدون أنفسهم في خلو من الموارد. وتضع علاقات القوى غير المتساوية النساء في موقع غير ملائم ومن شأن تطبيق تحليل مراعاة لمتطلبات النوع الاجتماعي أن يساعد الوكالات المختصة في قطاع المياه على تخصيص مواردها بشكل أفضل من أجل تلبية احتياجات مختلف النساء والرجال والجماعات المهمشة.

ولا تضمن المقاربات المتمركزة حول الأفراد دائما أن تؤخذ الرؤى المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. وبالتالي فإن أي استراتيجية متروية في إدماج النوع الاجتماعي يمكن أن تكون مفيدة لضمان أن تشكل المسائل التي تؤثر على النساء والرجال جزءا من تحليل وتخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع والبرامج. والأهم من ذلك أن إدماج النوع الاجتماعي يمكن أن يساعد على إبراز التغيير المطلوب على المستوى المؤسسي والتنظيمي من أجل ضمان مساواة النوع الاجتماعي كتعهد مستمر.

2.3 تعريف النوع الاجتماعي:

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والإقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك العلاقات والمسؤوليات أن تتغير، وستتغير حتما عبر الزمن.

ويقر استخدام مصطلح النوع الاجتماعي في هذا الدليل التوجيهي بجانب التقاطع بين تجربة النساء على صعيد التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان وليس فقط بالإعتماد على جنسهن بل كذلك من جهة علاقات قوى أخرى ناشئة عن العنصر أو الانتماء العرقي أو الطائفة أو الطبقة أو العمر أو القدرة/العجز أو الدين ومجموعة من العوامل الأخرى بما في ذلك مدى انتمائهن إلى السكان الأصليين.

ويتم تعريف النساء والرجال بطرق مختلفة حسب اختلاف المجتمعات. وتشكل العلاقات التي يتقاسمها النساء والرجال ما يسمى علاقات النوع الاجتماعي. وتشكل علاقات النوع الاجتماعي وتشكلها كذلك مجموعة متنوعة من المؤسسات مثل الأسرة والنظم القانونية أو السوق. وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى ترابطية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء. وغالبا ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها "طبيعية" ولكنها علاقات محددة اجتماعيا وموطنة ثقافيا وقابلة للتغيير عبر الزمن. وتشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت وتتخللها محاور أخرى من الإعتبارات المترامية التي تشمل الطائفة أو الطبقة أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة.

وتتحدد الاختلافات بين الجنسين مثل القدرة على الولادة وفق إعتبارات بيولوجية وتختلف عن أدوار النوع الاجتماعي المملة اجتماعيا.

وباعتبار ما سبق ذكره فإن أي تحليل مراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات التنمية المختلفة على النساء والرجال. ويتطلب أي تحليل مراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي فصل البيانات حسب الجنس وفهم كيفية تقسيم العمل ومكافأته. ويتعين أن يتم التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية التنمية ويتعين على المرء أن يتساءل كيف سيؤخر أي نشاط أو قرار أو مخطط معين بشكل مختلف على النساء والرجال (باركر 1993)

2.4 الإطار التاريخي للنوع الاجتماعي:

شهدت مقاربات المرأة والنوع الاجتماعي في عملية التنمية تطوراً على امتداد العقود الماضية. وقد استهدفت سياسات التنمية حتى بداية السبعينات من القرن الماضي احتياجات النساء الفقيرات بشكل كامل في سياق أدوارهن كزوجات وكأمهات. وأصبح التركيز فيما يعرف الآن بمقاربة "الرفاه" موجهة نحو صحة الأم والطفل ورعاية الأطفال والتغذية. وكان يفترض أن المنافع المتأتية من استراتيجيات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو التحديث والنمو ستؤول إلى الفقراء، وأن النفع سيعود على النساء الفقيرات بفعل تحسين المركز الاقتصادي لأزواجهن. وكانت النساء متلقيات سلبيات للمنافع. وكانت خدمات المياه والصرف الصحي تحدد في سياق الرعاية الصحية وحفظ الصحة وهي مسؤوليات كانت تعتبر من ضمن مسؤوليات النساء.

واعتباراً من سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي سعت مبادرة "المرأة في مسار التنمية" (WID) نحو إدراج النساء ضمن مسار التنمية القائم من خلال استهداف النساء أنفسهن وغالباً في أنشطة خاصة بالنساء. وكانت النساء عادة متلقيات سلبيات في مشاريع مقاربة "النساء في مسار التنمية" التي أكدت غالباً على جعل النساء منتجات أكثر فعالية وعلى رفع مستوى دخلهن. وعلى الرغم من أن العديد من مشاريع مقاربة "النساء في مسار التنمية" حسنت مستوى خدمات الصحة والدخل أو الموارد على الأمد القصير إلا أنها لم تحول علاقات اللامساواة وظل عدد كبير من تلك المشاريع يفترق للاستمرارية. وقد تمثلت إحدى النقائص الشائعة في مشاريع "النساء في مسار التنمية" إن تلك المشاريع لم تأخذ في اعتباراتها الأدوار المتعددة للنساء أو أنها أساءت حساب عامل مرونة الوقت والعمل عند المرأة.

واعتباراً من أواخر الثمانينات من القرن الماضي تمّ تطوير مقاربة النوع الاجتماعي و التنمية (GAD) التي يتمثل هدفها في إزالة حالات التفاوت في الموازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال كشرط مسبق نحو تنمية متمركزة حول الأفراد. ويؤتمد الجزء الأكبر من العمل المنجز اليوم المعلومة من تلك المقاربة. إلا أنه هناك عدة زوايا نظر في هذه المقاربة ولا يتوفر أي مخطط جاهز لتحقيق المساواة والعدالة في إدارة الموارد المائية. وما تزال مبادرة "المرأة في مسار التنمية" والنوع الاجتماعي والتنمية قيد الاستخدام حالياً.

وقد حاولت في السنوات الأخيرة مقاربة حول "النوع الاجتماعي والتمكين" تحويل علاقات النوع الاجتماعي القائمة وذلك من خلال التأكيد على التمكين الذاتي للمرأة.

2.5 مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتداعياتها على صعيد النوع الاجتماعي:¹

توفر الإدارة المتكاملة للموارد المائية فرصة لخلق نقلة نموذجية في إدارة الموارد المائية. وتشير الأزمة البيئية العالمية والفقير المتنامي في المناطق الحضرية والمناطق الريفية واستمرار علاقات لامساواة النوع الاجتماعي كلها إلى بروز الحاجة إلى مقاربة حكومية في استغلال وإدارة المياه.

¹ بتصرف من: فابيك سايبسما 1998 و توماس و اخرون 1997

ويتطلب تطبيق هذه الآلية مستوى من الانسجام بين المؤسسات المختلفة والسياسة العامة والأطر التنظيمية وكذلك إجراءات متروية تأخذ بعين الاعتبار عامل الاستمرارية البيئية وتحليلاً تقاطعياً لمختلف عوامل التأثير. ولا يشكل النوع الاجتماعي في هذا الإطار نقطة تحليل كافية ما لم تؤخذ بعين الاعتبار كذلك الهويات المتقاطعة من حيث العنصر البشري والطبقة والطائفة والانتماء العرقي والعمر والقدرة الذاتية والموقع الجغرافي.

• يجب أن يعامل الماء كسلعة اقتصادية واجتماعية وبيئية:

◦ إن الماء العذب ذو قيمة ومحدود. وتشكل خدمات إمدادات المياه والبنية الأساسية المتصلة بها أنشطة اقتصادية بينما تشكل إمكانية الاستفادة من الإمدادات الأساسية من المياه في ذات الوقت حقا أساسيا من حقوق الإنسان. ويتعين أن يتم إدراج استعمال الماء لأغراض الصرف الصحي والاستخدامات المنزلية، الذي يميل إلى أن يكون من مسؤوليات النساء، ضمن تقديرات القيم الاقتصادية لاستعمالات المياه. وغالبا ما لا تملك النساء أي حقوق في الأرض والمياه ويمكن أن تؤثر جهود التنمية سلبا على مصادر أرزاقهن.

◦ بينما تتطلب خدمات الإمداد بالمياه دفع مقابل لذلك، فإنه من الضروري ان تؤخذ مقدرة الناس علي السداد في الحسبان. وغالبا ما يتم التفاوض عن مصالح النساء وعلاقات النوع الاجتماعي. ولئن تطلب الأمر دفع رسوم على إمدادات المياه للمنازل فذلك يتطلب حينئذ إشراك النساء والرجال معا في ضبط الأسعار. وعلى الرغم من أن النساء لا يتحكمن في السيولة المالية فإنهن لا يزال يتوقع منهن أن يدفعن مقابلا للماء والصرف الصحي أكثر مما يدفعه الرجال ذلك لأنهن المستعملات الرئيسيات للماء وأن ذلك يعتبر من مسؤولياتهن. ويتطلب الأمر بالتالي تحليلا لمتطلبات النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

◦ يتعين إدراج مسألة الحصول على الاحتياجات الأساسية من الماء كسلعة اجتماعية وكحق من حقوق الإنسان ضمن السياسات وفي عمليات التخطيط. ويجب أن لا تنطبق رسوم مرتفعة مقابل استهلاك الماء في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية كما يجب أن لا تقلص تلك الرسوم المرتفعة كذلك استهلاك الماء لأغراض الطبخ وحفظ الصحة.

• يجب أن تركز السياسات المائية على إدارة المياه وأن لا تقتصر على توفيرها:

◦ يجب ان تمثل الحكومات والاطراف الفاعلة عناصراً اساسية في ادارة المياه.

◦ يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور في توفير خدمات إمدادات المياه من أجل تحقيق فعالية أفضل. ويتعين على الحكومات الوطنية تولي مسؤولية مراقبة نوعية مياه وكذلك تنظيم ومتابعة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. وتتولى الحكومة كذلك مسؤولية ضمان تلبية احتياجات كافة السكان من إمدادات المياه. ولا تكون سوى الشركات الساعية إلى تحقيق الربح وحدها غير معنية بالأسر ضعيفة

الدخل وبمستعملي الماء لأغراض منزلية وبالذين يستعملون الموارد المائية والأحواض المائية لضرورياتهم المعيشية الأساسية. وتمثل النساء ثقلا كبيرا في تلك الفئات.

◦ مع تنامي عملية الخصخصة تتزايد أهمية بناء القدرات لدى الجماعات المحلية. ويتعين بالتالي ضمان انتفاع النساء والرجال بشكل متساو من مبادرات بناء القدرات.

• يتعين على الحكومات تسهيل وخلق بيئة ملائمة من أجل تنمية مستدامة للموارد المائية من خلال توفير سياسات متكاملة للموارد المائية وأطر قانونية:

◦ يتطلب الأمر إدارة شاملة للموارد المائية ذلك أن الإجراءات المتخذة في قطاع من قطاعات المياه تؤثر على توفر المياه وكمياتها ونوعيتها في قطاع آخر. ويختلف ذلك الأثر على النساء والرجال بين الأسر أو حتى ضمن الأسر ذاتها، حسب الجنس والعمر والوضع الاجتماعي.

◦ يشكل التنسيق على المستويات الأعلى داخل البلدان والوزارات ضرورة أساسية، ويشمل ذلك أيضا المستويات الأدنى وعلى أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح النساء وحقوقهن.

• يجب أن تتم إدارة الموارد المائية على المستوى الأدنى المناسب:

◦ تؤدي مشاركة كافة الأطراف الفاعلة إلى إدارة أفضل للموارد المائية. وباعتبار أدوار النساء التقليدية في إدارة الموارد المائية فهن يعرفن ما يجب إدراجه في التخطيط والممارسة.

◦ المستوى الأدنى هو الأهم لضمان أن تجد القرارات الدعم من جانب أولئك القائمين على تنفيذ مشاريع المياه على أرض الواقع. وهؤلاء القائمون على التنفيذ هم غالبا من النساء. وتمثل الأسر التي ترأسها نساء مستوى من القدرة التفاوضية ضمن الجماعات البشرية أقل من الأسر التي يرأسها رجال. ويتطلب الأمر حينئذ بذل جهد خاص في سبيل إدماج تلك الأسر.

• يجب الإقرار بالدور المركزي للنساء والرجال في توفير وإدارة وحفظ المياه:

◦ يجب أن تستهدف الحملات الموجهة نحو تقليص تبديد الماء الرجال والنساء معا وبصفة خاصة الصناعات والمؤسسات ذات الانتاج العالي لفضلات المياه.

◦ تشكل مهارات ومعارف النساء عنصرا أساسيا في إدارة المياه بالشكل المجدي والفعال.

◦ يتطلب الأمر إيلاء مزيد الاهتمام بمسألة مقاومة التلوث وتحسين نوعية المياه والصرف الصحي بما يعود بالمنفعة على النساء اللاتي يقمن بتجميع المياه للأغراض المنزلية، وكذلك لتحسين الوضع الصحي.

2.6 لماذا استخدام رؤية مراعية للنوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية؟

يعتبر استخدام رؤية مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية أمراً ضرورياً لعدة أسباب، كما هو مبين في الأقسام التالية:

2.6.1 هاجس الفعالية والجودة في برامج ومشاريع قطاعات المياه:

يمكن إشراك كل من النساء والرجال في المبادرات المتكاملة في الموارد المائية من زيادة الفاعلية والجودة للمشاريع. ومن شأن مشاركة النساء والرجال معا أن تضفي تحسناً على إدارة المشروع وتحسن بالتالي إمكانية استمراريته. وبعبارة أخرى فإن أي مشروع يكون أقرب إلى بلوغ ما يرغبه القائمون على التخطيط إذا كان الرجال والنساء (الأغنياء والفقراء معا) مشاركين نشيطين ومن ضمن صانعي القرار.

إلى جانب تشكيلة واسعة من الأمثلة الاستدلالية في هذا السياق فقد تناولت ثلاث دراسات نوعية هذه المسألة:

"صوت واختيار النساء: حلقات الارتباط حول الطلب والنوع الاجتماعي والفقير من 44 مشروعاً للمياه في آسيا وإفريقيا، برنامج الأمم المتحدة للتنمية/ البنك الدولي." 2001.

وقد بدت النتائج الأولية على أنها تؤكد الفرضية القائلة بأن خدمات المياه ستحفظ وتستخدم من قبل الجماعات البشرية على نحو أفضل إذا مكنت المؤسسات والسياسات الجماعات البشرية (رجالاً ونساءً، أغنياء وفقراء معا) من إضفاء طابع المبادرة على تلك الخدمات واتخاذ القرارات عن سابق إطلاع حول نوع منظومات إدارة وتمويل الخدمات وبناء القدرات الكفيلة بصيانة وإدارة مرافق الخدمات بحيث يتم تقاسم الأعباء والمنافع على نحو عادل.

"مراجعة من قبل البنك العالمي لعدد 121 مشروع إمدادات مياه في مناطق ريفية"

بينت تلك المراجعة أن مشاركة النساء كانت من ضمن المتغيرات المرتبطة على نحو وثيق بفعالية المشروع. وتبين كذلك أن الفشل في أخذ اختلافات وحالات لامساواة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار يمكن أن يؤدي إلى مشاريع فاشلة. ففي الهند على سبيل المثال ظلت الخنادق المخصصة لرمي الفضلات الواقعة خارج القرى غير مستعملة واستمرت النساء في وضع الفضلات على مقربة من بيوتهن - حتى لو فرضت عليهن غرامات نتيجة ذلك - لأنهن كن لا يردن أن يشاهدن وهنا يحملن شاحنات من الفضلات إلى ضواحي القرية. ولو كانت قد تمّت استشارة مع النساء لكان أمكن تفادي تلك المشكلة (ناراين 1995).

"دراسة للمركز الدولي للمياه والصرف الصحي حول مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي للجماعات البشرية"

بينت دراسة أجراها المركز الدولي للمياه والصرف الصحي (IRC) حول مشاريع إمدادات المياه والصرف الصحي للجماعات البشرية لدى 88 جماعة بشرية في 15 بلدا أن المشاريع المتصورة والمنفذة في ظل المشاركة الكاملة من جانب النساء تتميز بمستوى أفضل من الاستمرارية والفعالية من تلك التي لا تدرج النساء كشركاء كاملين (فايك سايبسما، 2001). وعلى الرغم من أن البحث اتجه نحو التركيز على قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي إلا أنه يلاحظ هنا نفس الاتجاه أيضا في قطاعات مياه أخرى. ويمكن ملاحظة الأثر الإيجابي من إيلاء العناية إلى مسائل النوع الاجتماعي في مشروع تطوير الري البلدي في الفلبين. وقد تجاوز هذا المشروع مستهدفات التنمية المادية وتقديرات مستويات كثافة الري وحجم محاصيل الأرز. وقد أسند نجاح هذا المشروع إلى المشاركة الكاملة للمنتفعين المستهدفين. ويعتمد هذا المشروع على تقليد سائد يتمثل في مقومات ري يشيدها المزارعون ويستجيب للإطار الثقافي التي تمارس فيه النساء حقوق ملكية مستقلة للأرض. ويعود نجاح المشروع في تلك الجماعة البشرية إلى العوامل التالية: تم تجنيد قائمين على تنظيم الجماعات البشرية وكان الثلثان من هؤلاء من النساء، وضمان عضوية الزوجين معا في جمعيات مستعملي المياه، وتشجيع النساء بشكل فعال على تولي الأدوار القيادية، وأمكن كذلك ملاحظة أن عضوية النساء قد سهلت تحصيل رسوم الاستعمال باعتبار أن النساء يتحكمن في الشؤون المالية للأسرة (كويسو يمينغ، 1994)

2.6.2. هاجس استمرارية البيئة

يضطلع كل من النساء والرجال عبر العالم بأدوار متباينة في التعامل مع النباتات والحيوانات وفي استغلال الغابات والأراضي الجافة والأراضي الرطبة وفي الزراعة. كما تتباين الأدوار المناطة بالنوع الاجتماعي في تجميع الماء وحطب الوقود والعلف للاستعمال المنزلي ولتحقيق الدخل. وباعتبار تلك المشاركة المتباينة في البيئة الطبيعية فان خبرات ومعارف النساء تشكل عنصرا أساسيا في إدارة البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2004). ومن شأن استخدام الرؤية المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي وإحلال إمكانية إدراج معارف النساء حول البيئة أن يرفع من حظوظ استمرارية البيئة.

وقد أطلق مشروع لإدارة مستجمعات المياه في منطقة هشة واقعة في غابة ضبابية من إقليم المينداناو في الفلبين ذلك أنه كانت هناك بحيرة استخدمت في السابق لتوليد الكهرباء قد بدأت تغمرها الأوحال نتيجة إزالة الأشجار وانجراف التربة. وكانت هناك حاجة إلى تقليص انجراف التربة وإشراك المؤسسات المحلية في مراقبة ضياع التربة وكذلك في مراقبة تجدد التربة. وقد دعا المشروع في بادئ الأمر فئات من الشباب لمراقبة الماء لتحديد ما إذا كانت التقنيات المستخدمة في حفظ التربة تقلص تراكم الأوحال. إلا أن الرجال ضمن تلك الفئات من الشباب لم يظهروا أداء جيدا في المراقبة، ودعت كذلك مزارعات ليتولين مراقبة المياه ولكن ذلك لم يحقق قدرا كبيرا من النجاح. وقد وجد القائمون على المشروع حينئذ أن النساء يبدن اهتماما أكبر بمسائل الصحة منه بضياع التربة. ومنذ تعلمت النساء كيف أن نوعية المياه قد أثرت على صحة أسرهم وامتد البرنامج ليشمل مراقبة بكتيريا الأمعاء أصبحت النساء أكثر اهتماما وشاركن في تلك العملية. وقد أدى ذلك إلى مزيد مشاركتهم في تشكيلة أوسع من الأنشطة البيئية. وأدى إشراك الجماعة البشرية في النهاية إلى عوائد إيجابية مثل زيادة اعتماد تقنيات حفظ التربة من قبل المزارعين من الرجال والنساء معا (ديموند وآخرون، 1997)

2.6.3 الحاجة إلى تحليل دقيق لاستعمال الموارد المائية:

لا تعتبر التحاليل الاجتماعية والاقتصادية مكتملة ما لم توفر فهما للاختلافات وحالات اللامساواة الاجتماعية وعلى صعيد النوع الاجتماعي. ويكتسب القائمون على التخطيط باستخدام تحليل مراعي للنوع الاجتماعي صورة أكثر دقة عن الجماعات البشرية واستعمالات الموارد الطبيعية ومستعملي المياه المنزلية ومستعملي المياه عموماً. ويشكل فهم الاختلافات ما بين الرجال والنساء والرجال أنفسهم والنساء أنفسهم (من يقوم بالعمل وأي عمل، من يتخذ القرارات وأية قرارات، من يستعمل الماء ولأي غرض، من يتحكم في الموارد وأية موارد، من يتولى مسؤولية مختلف الالتزامات الأسرية... الخ) جزءاً من التحليل الجيد ويمكن أن يساهم في تحقيق نتائج أكثر فعالية.

ففي بنغلاديش وعلى الرغم من الإدراك الشائع بأن مسائل النوع الاجتماعي لم تكن وثيقة الصلة بالإطار في خصوص أثر الفيضانات وفي خطط الحماية من الفيضانات، فإن هناك جوانب عديدة تكون فيها الاختلافات وحالات اللامساواة بين النساء والرجال وثيقة الصلة بالإطار. فالنساء يتولين مسؤولية إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية التي تنتجها المزرعة وإعداد الموارد الغذائية للأسرة في مناطق ريفية في بنغلاديش. ويمكن للمخاطر المتصلة بالمياه مثل الفيضانات الخاطفة والمبكرة أن تلحق أضراراً ليس بالحقول التي تنتج المحاصيل فحسب وإنما كذلك بمخازن الغذاء ومعدات تصنيع الغذاء، وأن ترفع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ويكون لأي انقطاع في إمدادات الغذاء أثره على قدرة النساء على البحث عن مصدر غذاء آخر من الموارد المتاحة. ويحد انعدام قدرة المرأة على الحراك كذلك من الاستراتيجيات البديلة في التعاطي مع وطأة ندرة موارد الأسرة ولا سيما إذا كانت المرأة هي التي ترأس الأسرة نتيجة هجرة الذكور أو تركهم للأسرة (توماس وآخرون، 1993).

وتؤثر الاختلافات وحالات اللامساواة بين النساء والرجال على الكيفية التي يستجيب بها الأفراد والجماعات البشرية للتغيرات الحاصلة في إدارة الموارد المائية. ويمكن أن يساعد فهم الأدوار والعلاقات وحالات اللامساواة على صعيد النوع الاجتماعي على تفسير الاختيارات التي يعتمدها الناس في خياراتهم المختلفة.

وقد اشتكت المزارعات في إقليم "التو بيورا" في البيرو من أنهن يضطررن على الدوام للقيام بالري أثناء الليل رغم القاعدة الرسمية التي تنص على أن حصص الري الليلية توزع بالتساوي بين القائمين بالري. وباعتبار أن القائمين بالري الذكور يحتفظون بعلاقات أفضل مع لجنة القائمين بالري ومع مندوب هيئة المياه المحلي فهم غالباً ما ينجحون في مفاوضة حصص ري أثناء النهار (عن زوارتيفين، 1997). وإذا كان على مشروع ما أن يهدف إلى توفير إمكانية استفادة عادلة لكافة القائمين بالري والمزارعين من الموارد المائية فإنه تصبح هناك ضرورة لوضع استراتيجيات من أجل التعاطي مع هذه الصعوبة الخاصة التي تواجهها النساء.

وتؤثر العلاقات وحالات اللامساواة على صعيد النوع الاجتماعي على الاستجابات الجماعية لمسائل إدارة الموارد المائية. وتميل النساء وكذلك الرجال نحو التنظيم وفق طرق مختلفة. ذلك أن النساء يواجهن عوائق نوعية أمام المشاركة في مشروع معين والانضمام إلى لجنة مستعملي المياه وأمام تقديم مساهمتهن في حصة استشارة معينة.

وتمتلك النساء الفقيرات حظوظا أقل في أن ينتخبن في مراكز ضمن لجان المياه أو لجان تنمية القرى. وعند سؤالهم حول معايير الأهلية المستخدمة في تعيين الأشخاص في مراكز المسؤولية في القرية ذكر المستجوبون في زيمبابوي وبصفة متكررة اثنين من المؤهلات ، وهما على التوالي:

أ. شخص يحظى لديهم بالاحترام (بحكم مركزه أو تأثيره أو تفانيه في العمل أو قدرته على تحقيق الإجماع حول المسائل المستعصية)

ب. شخص يمتلك من الموارد مثل أن تكون له دراجة هوائية أو مقدار من المال ليمثل القرية في مقرّ الإقليم كلما اقتضى الأمر.

وعلاوة على أن النساء الفقيرات لا يستوفين تلك المؤهلات فهن يواجهن عموما عوائق أكبر من حيث موارد الوقت والعمل مقارنة بسواهن من النساء والرجال ويصبحن وأطفالهن أكثر عرضة لتدهور الوضع الصحي وبالتالي يمكنهن الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من برامج التنمية التي تقرب إمدادات المياه إلى بيوتهن. إلا أنه يصبح مع ذلك أقل استعدادا للمشاركة في صنع القرار الجماعي الذي يوفر لهن تلك الخدمة (كليفير، 1998)

2.6.4 هاجس مساواة النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية و التمكين:

يمكن للمشاريع في غياب إيلاء اهتمام خاص بمسائل النوع الاجتماعي أن ترسخ حالات اللامساواة بين النساء والرجال أو حتى أن تزيد في تعميق حالات التفاوت على صعيد النوع الاجتماعي. ورغم أن العديد من المبادرات كان يعتقد بأنها " محايدة على صعيد النوع الاجتماعي" إلا أن الواقع نادرا ما يكون كذلك. وغالبا ما تجلب المشاريع والبرامج موارد جديدة (التدريب، الآليات، التكنولوجيا، الخ). وسواء كان الفرد امرأة أم رجلا فإنه يستطيع التأثير فيما إذا كان سيستفيد من تلك الفرص المتاحة. ويتعين أن تمكن تلك البرامج النساء والرجال من الاستفادة بنفس القدر من المبادرات المتصلة بقطاع المياه. وغالبا ما تزداد الفجوة بين النساء الغنيات والنساء الفقيرات نتيجة التدخلات الإنمائية.

كما يمكن أيضا استخدام أي مبادرة في ترسيخ حالات اللامساواة حتى لو توفرت الفرص للمساعدة على دعم جهود الناس في إقامة مجتمعات واقتصاديات أكثر عدلا. وتشكل أهمية إيلاء اهتمام خاص لمسائل النوع الاجتماعي والتنوع كذلك عنصرا إضافيا مهما باعتبار ضالة أهمية تلك المسائل في رأي العديد من المهنيين المختصين في المياه.

2.6.5 تجسيد التعهدات الدولية من قبل الحكومات والشركاء:

قدمت الحكومات ووكالات التنمية تعهدات بدعم المساواة بين النساء والرجال وباستخدام رؤية مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع، بما في ذلك تلك المتصلة بالمياه والبيئة. وتشمل التعهدات الخاصة ما يلي:

- تمت مناقشة النتائج ومتابعة العشرية الدولية لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي (1981-1990) من خلال استشارات جرت في نيودلهي في العام 1990. وعلى الرغم من أن تلك الاستشارات اقتصر على مناقشة

المسائل المتصلة بالنوع الاجتماعي، إلا أنه كانت هناك دعوة واضحة نحو رفع مستوى تمثيل النساء في صنع القرار وإدارة الموارد المائية.

- **يقر بيان دبلن (1992)** الذي وقعت عليه ما يزيد 100 دولة بأن النساء يضطلعن بدور مركزي في توفير وإدارة وحفظ الموارد المائية. ويقر كذلك بالدور المحوري الذي تضطلع به النساء كمزودات ومستعملات وحارسات للبيئة الحية، وبضرورة أن تنعكس تلك الحقيقة في كافة الترتيبات المؤسسية الموجهة نحو تنمية وإدارة الموارد المائية.
- **ينص المبدأ 20 من إعلان ريودي جنيرو (1992)** على أن " للنساء دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية. وبالتالي فإن مشاركتهن الكاملة شرط أساسي من أجل تحقيق "التنمية المستدامة". ويتضمن **جدول أعمال 21 (1992)** فصلا حول النساء والتنمية المستدامة (الفصل 24) وفصلا حول إدارة الموارد المائية (الفصل 18)
- وألقت **قاعدة عمل بيكين (1995)** الضوء على المسائل البيئية كأحدى المكونات الأساسية للهاجس المتمثل في "حالات لامساواة النوع الاجتماعي في إدارة وحفظ الموارد الطبيعية وفي المحافظة على البيئة". وقد تم الاتفاق على ثلاثة أهداف استراتيجية، وهي على التوالي:

(1) إشراك النساء بفعالية في عملية صنع القرار على صعيد البيئة على كافة المستويات.

(2) إدراج مشاغل ورؤى النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(3) دعم أو وضع آليات لتقييم أثر سياسات التنمية والسياسات البيئية على النساء.

- تضمنت **خطة جوهانسبورغ** حول تنفيذ مقررات القمة العالمية حول التنمية المستدامة للعام 2002، في **الفقرة 25 (أ)** منها، اتفاقا بين الحكومات على: "..... دعم بناء القدرات من أجل تطوير البنية الأساسية والخدمات المياه والصرف الصحي بما يضمن أن تلبي تلك البنية الأساسية وتلك الخدمات احتياجات الفقراء وأن تكون مستجيبة لمتطلبات النوع الاجتماعي".

- أعلنت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** في ديسمبر 2003 (**قرار رقم 217/58**) الفترة الممتدة بين 2005 و 2015 عشرية دولية للإجراء العملي " **الماء من أجل الحياة**" ودعت إلى ضرورة التركيز على تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه « مع السهر في ذات الوقت على ضمان مشاركة وانخراط النساء في جهود التنمية على صعيد المياه...»

- تتضمن **أهداف التنمية للألفية** التي تأتي في نفس الإطار الزمني لعشرية الإجراء العملي "الماء من أجل الحياة" أهداف 2015 حول مساواة النوع الاجتماعي وتمكين النساء وكذلك حول الماء المأمون والصرف الصحي.

2.6.6 يجب أن تفر الأساليب الاشرائية في مبادرات الإدارة المندمجة للموارد الإنمائية بحالات اللامساواة وحالات الاختلاف بين النساء والرجال

بيّنت التجربة أن الأساليب الاشتراكية و" المحاولات الرامية إلى إشراك الفقراء" لا تشمل النساء بالضرورة. ويتطلب الأمر إيلاء الاهتمام باختلافات وحالات لامساواة النوع الاجتماعي إذا كان لمبادرات التنمية الاشتراكية أن تشرك النساء وكذلك الرجال. ومن ضمن المسائل الخاصة ما يلي:

علاقات القوى في الجماعات البشرية: لا تشكل الجماعات البشرية مجموعات متجانسة وذات مجموعة مشتركة من المصالح، وغالبا ما تكون هناك انقسامات على امتداد خطوط العمر والدين والطبقة والنوع الاجتماعي. وتضع هذه الاختلافات على صعيد القوى صعوبة أمام بعض الأفراد في التعبير عن آراء تختلف مع وجهات نظر أولئك الذين في موقع السلطة، ويمكن للاختلافات على صعيد النوع الاجتماعي أن تؤثر على أولئك الذين يشاركون في اجتماعات محددة، ويمكن أن يوجه الموظفون الرسميون الدعوة فقط إلى "زعماء الجماعة البشرية" (الذين هم عادة من الرجال) للمشاركة في الاستشارات.

العلاقات داخل الأسر وداخل العائلات: يمكن أن تجد بعض النساء صعوبة في المجاهرة بالحديث أمام أزواجهن أو آبائهن (معيار اللاحق الثقافي) كما يمكن أن يعتقدن بأن النقاشات المتصلة بمسائل عائلية (وحتى المسائل المتصلة بأعباء العمل) لا يمكن الحديث عنها في لقاءات عامة.

ضغوطات مختلفة ضد المشاركة: يتولى الرجال والنساء مسؤوليات وأعباء عمل مختلفة، وغالبا ما يتاح للنساء وقت أقل لتكريسه لمزاولة أنشطة جديدة. ومن شأن حضور النساء بعض الاجتماعات أن يسبب لهن مشاكل إذا ضبقت مواعيد تلك الاجتماعات في أوقات من اليوم تعودن فيها القيام بمسؤوليات الأسرة أو رعاية الأطفال. وكذلك فإن قواعد العضوية الرسمية أو غير الرسمية في المؤسسات القائمة ضمن الجماعة البشرية يمكن أن تمنع عن النساء حق المشاركة.

قدرات مختلفة على المشاركة: باعتبار حالات الانحياز على مستوى النوع الاجتماعي في التعليم فإن النساء والرجال غالبا ما يملكون مستويات مختلفة من درجة التعليم. ويمكن كذلك أن يملك الرجال خبرة أكبر في طرح حججهم على الغرباء عن بيئتهم ويشعرون بثقة أكبر في النفس عند تعاملهم مع أناس جدد مقارنة بالنساء.

المنافع المدركة للمشاركة: يمكن للنساء والرجال القيام بحسابات مختلفة حول تكاليف ومنافع انخراطهم في الأساليب الاشتراكية. وباعتبار مستويات الطلب العالية على أغلب وقت النساء، فأنهن غالبا ما يتوفر لهن قدر ضئيل من الوقت للمشاركة الكاملة. وتقتصر جدوى الطرق الاشتراكية على جدوى الأشخاص الذين يستخدمونها ذاتهم. ويصبح من الواضح حينئذ أن الأمر يتجاوز بكثير المشاركة في حد ذاتها لكي يمتد فيشمل سلسلة من الممارسات. وعندما تطبق الأساليب المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي على نحو جيد فهي ستتحدى المنظمات القائمة بطرق مختلفة.

التحديات القائمة أمام أساليب الاشرافية

<p>تحتاج المنظمات إلى تطوير المهارات من أجل تسهيل عمل المسارات الاشرافية المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي. ويتطلب ذلك توفر الخبرة والمهارات والقدرة على التعاطي مع التضارب أو النزاع الذي يمكن أن ينشأ.</p>	<p>المهارات</p>
<p>ربما تستغرق المسارات الاشرافية فترة طويلة من الوقت وقد تتطلب الدعم على امتداد سنوات.</p>	<p>الوقت</p>
<p>يجب أن تعتمد آليات الانتقاء والتسلسل التعاقبي بالنسبة للمسارات الاشرافية على ظروف نوعيّة. وتتطلب الاستجابة بالشكل المناسب للسياقات النوعية قدرًا معيّنًا من المرونة.</p>	<p>المرونة وقابلية الملائمة</p>
<p>يحتاج المشاركون من النساء والرجال على حد سواء إلى الدعم طالما أنهم بصدد استكشاف مسائل جديدة وتكون من مسؤولية أي منظمة من خارج الانتماء إلى الجماعة البشرية أن تشجع الناس على أن إثارة حالات لامساواة النوع الاجتماعي وأن لا تتجاوز ذلك لكي تتعامل مع النتائج أو التبعات.</p>	<p>الدعم</p>
<p>فهل باستطاعة المنظمة الاستجابة للمسائل المثارة؟ وإذا كانت منظمات التعاون الإنمائي جادة حول الأساليب الاشرافية فإنه يجب أن تكون مستعدة لكي تشتغل على الأولويات المحددة وعلى المسائل التي يحتمل أن تبرز.</p>	<p>المتابعة</p>

2.6.7 الطرق الاشرافية المستخدمة في تقديم مسائل مساواة النوع الاجتماعي:

منذ انطلاقتها في العام 1992 قامت الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي (GTZ) بتقديم المساعدة إلى وزارة الزراعة والأغذية ومصادر الأسماك في زمبيا على إدراج مقاربة اشراكية ضمن خدماتها في توسيع نطاق البرنامج. وقد استخدم القائمون على توسيع البرنامج طرقا اشراكية لتقييم أولويات المزارعين، وهو ما دفعهم إلى اعتماد مقاربة متعدّدة القطاعات للبرنامج. وقد استخدموا لذلك رزنامات موسميّة من أجل تخطيط أنشطة التوسيع في أوقات تناسب المزارعين وبدؤوا في أول الأمر بإشراك المزارعين في عملية مراقبة وتقييم مردود جهود التوسيع. إلا أن عمليّة تقييم كشفت أن النساء لا ينتفعن من تطوير المقاربة الاشراكية المعتمدة في تقديم خدمات التوسيع. وبدأ الكوادر في القيام بجهود تشاور من أجل حل المسألة وإشراك النساء في البرنامج. ومع تنامي الوعي بالمسألة ساعدت ورشنا عمل استمرت كل منهما ثلاثة أيام الأزواج على تحليل علاقات النوع الاجتماعي في أسرهم، وقد أثارت دراسة الحالة هذه عدّة نقاط أساسية وهي على التوالي:

- لا يشكل النوع الاجتماعي أبدا الموضوع الحساس مثلما يرى البعض ذلك، ذلك أنه باستخدام الطرق والمواقف والمقاربات السليمة يلقى النقاش حوله ترحيبا لدى الأهالي.
- النوع الاجتماعي ليس مفهوما غريبا أو نظرياً وإمكان النساء والرجال توجيه معالجة هذه المسألة.
- يجب أن يكون النوع الاجتماعي وثيق الصلة بالإطار في المبادرات الاشراكية ولكن لا يمكن توجيهه بصفة آلية دون بذل جهود خاصة (فريشموت، 1998)

2.6.8 الطرق الاشراكية تبين مختلف المدركات لمفهوم الرفاه:

كشف استخدام الطرق الاشراكية المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي في إقليم داركو، غانا، اختلافات بين النساء والرجال في إدراكهم لمفهوم الفقر. وقد مكنت تلك الطرق من توثيق المدركات الذاتية للناس حول العلاقات داخل الأسر ووفرت فهما أفضل حول الوضع والتغيرات الجارية مقارنة بما كان يمكن أن يتيسر من خلال جمع المعطيات حول مؤشرات مختارة من خارج الإطار. وقد أعد الرجال والنساء خرائط اجتماعية منفصلة للقريبة ووضعوا تصنيفات لدرجة الثروة والرفاه. وقد أجري تحليل للاختلافات بين النقاشين وكانت النتائج على النحو الآتي:

- تتمحور معايير الرجال في خصوص الثروة حول الممتلكات مثل امتلاك منزل أو سيارة أو ماشية أو نوع معين من المزارع. وقد اعتبروا أن المحاصيل يزرعها الرجال وليس النساء، تاركين في أول الأمر أولئك الذين ليس لهم ممتلكات خارج إطار التصنيف أصلا، ثم انتقلوا فيما بعد من الثروة إلى مناقشة الرفاه باستخدام "مخافة الله" كمعيار أساسي.
- وبدأت النساء بذكر مؤشرات مثل المنازل والأرض والماشية ثم انتقلن إلى قاعدة الإنتاج الزراعي. وقد أشرن من جديد إلى المحاصيل الزراعية "النسائية" ولم يذكرن الكاكاو والمحاصيل الأخرى المدرة للدخل الفوري والتي يزرعها الرجال. وعلى عكس المدركات السائدة فقد ركزن على المحاصيل التي يتم تسويقها وليس على المحاصيل التي تؤمن الاحتياجات الغذائية الخاصة.

- كانت معايير النساء حول " الأشد فقرا" تدور حول حالة من العزل وانعدام المؤهلات الفردية أو الحرمان المتصل بالضرورات الصحية. وركز الرجال على انعدام الممتلكات.
- كان لكل مجموعة مدركاتها الخاصة حول مفهوم الرفاه. وقد اتجهت النساء نحو تعريف عوامل تخص النساء وركز الرجال على الرجال. ولم تتطرق أي من المجموعتين إلى الأسرة كوحدة في تحليل الرفاه.
- ولا تعني الثروة دائما بالنسبة للنساء والرجال معا أنها وضع أفضل. وحسب التحليل الذي ساقه الرجال فلا أحد من الأغنياء "يخاف الله" وأفادت اثنتان من الأسر ليس لهما ممتلكات أن فيها أفرادا "يخافون الله". أما بالنسبة للنساء فإن أكبر منتجي الخضراوات(وهو أحد مؤشرات الرفاه) لا يندرجون في عداد الفئات الثرية (شاه، 1998) .

2.7 وضع النوع الاجتماعي في المسار الرئيسي لإدارة الموارد المائية:

يتمثل إدماج النوع الاجتماعي في عملية تقييم للتداعيات على النساء والرجال التي يخلقها أي عمل أو إجراء مخطط له، ويشمل ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة (العالمي، الوطني، المؤسسي، الجماعة البشرية، الأسرة). وهي استراتيجية في جعل مشاغل وخبرات النساء والرجال على حد سواء بعدا أساسيا في عملية التصور والتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تنتفع النساء والرجال على قدم المساواة ولا تستمر اللامساواة إلى الأبد. ويصبح الهدف النهائي بلوغ مساواة النوع الاجتماعي من خلال تحويل المسار القائم (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" 1997 في التحالف من أجل النوع الاجتماعي والمياه 2003 أ).

ويشمل إضفاء الطابع العملي لإدماج النوع الاجتماعي الخطوات التالية:

- فهم منظومات التمييز حسب النوع الاجتماعي لإمكانية الاستفادة من الموارد والعمل واستعمال المياه والحقوق المتصلة بالمياه وتوزيع المنافع والإنتاج. وتعتبر المعطيات المفصلة حسب الجنس وتوثيق العمل غير المأجور عناصر مهمة.
- التركيز على علاقات النوع الاجتماعي وليس فقط على النساء. ورغم أن العديد من التحاليل تلتفت النظر إلى النساء (لأن النساء هن اللاتي يواجهن عموما العوائق وهناك ترويح نحو إغفال وجهات نظر النساء)، إلا أن أي تحليل حول النوع الاجتماعي يأخذ بعين الاعتبار العلاقات (الاختلافات وحالات اللامساواة واختلال توازن القوى واختلاف إمكانية الاستفادة من الموارد) بين النساء والرجال وضمن فئة كل منهم وكذلك كيفية مفاوضة تلك العلاقات. ولا يمكن إدراك موقع النساء بمعزل عن العلاقات الأوسع بين النساء والرجال.
- يشكّل فهم النوع الاجتماعي عاملا مؤثرا في كيفية استجابة الناس على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي. ويواجه الرجال والنساء عوائق مختلفة ويعتمدون على مصادر مختلفة إذا سعوا نحو المشاركة في لجنة المياه أو لمخاطبة موظف محلي أو حضور حصة تدريبية.

- فهم أبعاد النوع الاجتماعي المؤسسية على كافة المستويات في المجتمع (داخل الأسرة والمنظمات القائمة ضمن الجماعة البشرية وجمعيات مستعملي المياه والحكومات المحلية ومصالح الوظيفة العامة الوطنية الخ...)، وتضطلع تلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بأدوار أساسية في إدارة الموارد المائية رغم أنها تتضمن أبعاداً متصلة بالنوع الاجتماعي: من يتخذ القرارات وما هي تلك القرارات؟ هل تسهل تلك الهياكل أم تعيق مشاركة النساء؟ هل تتوفر القدرة على تقليص اللامساواة بين النساء والرجال ضمن المؤسسات؟ كيف تتم مفاوضة الاحتياجات وجهات النظر المختلفة داخل المؤسسات؟ هل يتم تطوير سياسات مؤسسية بطريقة إدماجية وشاملة ومراعية للنوع الاجتماعي؟
- تأكيد أو دحض الفرضيات في كل سياق خاص على حدة واستعمال مناهج إشراكية على النحو الأمثل. ولا يمكن أن تنطبق الفرضيات الموضوعية في خصوص دولة أو مشروع معين على منطقة أو مبادرة أخرى. ويمكن بالإضافة إلى ذلك أن تتغير علاقات القوى وترتيبات العمل ومدى توفر الموارد عبر الزمن. ويتعين البحث في الخاصية المميزة لكل وضع على حدة.

2.7.1 أخذ المبادرة أو الحق في المشروع:

- يتطلب ضمان أن يرفع التحليل من مستوى التأثيرات الإيجابية على برامج المياه وأن ينعكس الهدف الشامل المتمثل في دعم تقدم المرأة في كافة مبادرات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مراعاة التدابير التالية:
- إدراج مقاصد التحليل ضمن تصور المشروع: فلا يكفي على سبيل المثال توثيق أولويات النساء بل يجب أن تؤثر وجهات نظرهن في أولويات وأهداف المبادرة.
- إيلاء أهمية والإقرار بمسؤوليات النساء وجهات نظرهن. وعلى سبيل المثال فإنه غالباً ما تلقى استعمالات النساء للمياه قدراً أقل من الأهمية مقارنة بالرجال (لا تحظى استعمالات النساء للمياه بالتوثيق أو بالأولوية وتظل خفية عن القائمين على التخطيط الخ...)
- إقامة روابط بين النتائج الرئيسية المتوقعة للمبادرات: يجب أن يتوفر تحليل واضح يربط التحليل المراعي للنوع الاجتماعي بالأهداف الشاملة للمشروع. وإذا كان المشروع يركز على مقاومة الفيضانات فإن أبعاد النوع الاجتماعي يجب أن تتناول كيفية استشارة النساء وإشراكهن وتأثرهن بمختلف الخيارات المعتمدة في مقاومة الفيضانات (بدلاً من مبادرة جانبية حول القروض الصغرى للنساء).
- ضبط أهداف ملموسة خلال مرحلة تصور المشروع: يجب تعيين الأهداف المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي بشكل واضح (بدلاً من الإبقاء على عموميتها مثل إدراج المسائل المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي في المشروع)

- تطوير المؤشرات لمتابعة مدى النجاح الحاصل في سبيل تحقيق النتائج المنشودة: يجب أن تفصل المؤشرات العامة حسب الجنس بدلاً من الاعتماد على عدد الأشخاص الذين تمت استشارتهم، ويجب أن تتوزع بالتفصيل بين الرجال والنساء)

2.7.2 مؤشرات المتابعة والتقييم المراعية للنوع الاجتماعي:

لم تؤدي تدخلات البرامج والمشاريع إلى تنمية دائمة ومستدامة. كما أنّ المنافع والتكاليف الحاصلة في التدخلات لا تفصل حسب الجنس والطبقات الاجتماعية والاقتصادية ويصبح بالتالي من الصعب إدراك تأثير تلك التدخلات على مختلف الفئات. فأيّة عملية متابعة وتقييم تبرز مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي وتشرك النساء والرجال ليس كمجرد مخبرين وإنما كمشاركين ستوفّر فهما أفضل حول المنفعين ضمن الجماعة البشرية وحول الذين يتحملون التكلفة والدافع الذي يحفز مختلف الفئات على الفعل. كذلك فإنّ كلّ عملية متابعة وتشرك النساء والرجال تضمن أن تصبح المتابعة أداة إدارة ذاتية بدلاً من وسيلة لرسم السياسات وهو ما يؤدي بالتالي إلى العمل الجماعي.

وطالما ما لم تفصل عملية جمع المعلومات حسب الجنس فإنه سيصبح من الصعب تقدير التأثير السلبى أو الإيجابى للبرامج والمشاريع على النساء والرجال شبابا وكبارا وفقراء وأغنياء. وإذا مكّن توفير الماء في الأحياء الفقيرة في المدن على سبيل المثال من تقليص أعباء جلب المياه بالنسبة للنساء والبنات فإن ذلك سيمكّن من تحرير عدد أكبر من البنات لكي يقبلن على المدارس. ولا يمكن تقدير هذه النتيجة الإيجابية دون تفصيل المعطيات المجمعة حسب الجنس والتي يمكن أن تساعد على قياس نطاق التأثير المتمثل في ارتفاع تسجيل البنات واستمرارهن في المدارس. وإذا مكنت خدمات توفير المياه من تحرير وقت النساء الفقيرات لكي ينخرطن في أنشطة محققة للدخل، وبدون توفّر معطيات مفصلة حسب الجنس، فإنّ التأثير الإيجابى سيكون مفتقرا إلى براهين تجريبية ويظلّ من قبيل السرد المحكى.

ولا يمكن علاوة على ذلك قياس أو متابعة المسائل التالية بدون مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي:

- تأثير / فعالية الأنشطة الموجهة نحو تلبية الاحتياجات العملية حسب النوع الاجتماعى للنساء والرجال المتمثلة في المصادر والمعارف والموارد والفرص أو الخدمات الجديدة في إطار أدوارها القائمة على صعيد النوع الاجتماعى.
- تأثير / فعالية الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى مساواة النوع الاجتماعى في الفرص والتأثير أو المنافع المتمثلة في الإجراءات الموجهة نحو رفع مساهمة النساء في صنع القرارات وفتح آفاق فرص جديدة أمام النساء والرجال في مجالات المهارات غير التقليدية.
- تأثير / فعالية الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي والمهارات المتصلة بالنوع الاجتماعى في أوساط القائمين على رسم السياسات والإدارة والتنفيذ.
- تأثير / فعالية الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى مساواة النوع الاجتماعى في ظلّ الثقافة التوظيفية والتنظيمية للمنظمات الإنمائية مثال تأثير سياسات العمل الإيجابى، (دريشاير 2002:28).

وقد قامت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتطوير دليل شامل حول هذه المسألة وتاريخها وتطورها وتداعياتها وكيفية تطوير المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي للمنظمة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى على مستوى المشاريع (الوكالة الكندية للتنمية الدولية، بدون تاريخ)¹

المصادر والمراجع:

- الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، بدون تاريخ، دليل المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي، متوفرة على الموقع التالي:

www.acdicida.gc.ca/CIDAWEB/acdicida.nsf/En/8525711600526F0A8525711900618E1C?OpenDocument

- كليفر، ف.، 1998 "الحوافز والمؤسسات غير الرسمية": نشرية الزراعة والقيم الإنسانية، 15:347-360

- ديموند. ن وآخرون، "جلسة عمل حول الجماعة البشرية والمؤسسات والسياسات: الانتقال من أبحاث البيئة إلى النتائج، مبادرة ويدتاك (ممولة من قبل مكتب" المرأة في مسار التنمية"، مكتب البرامج الدولية، الدعم الميداني والأبحاث، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واشنطن دي. سي. 1997، ذكر خلال فعالية" فريق عمل حول مساواة النوع الاجتماعي"، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدات الإنمائية (DAC)، بلوغ الأهداف I الفصل 21: "مساواة النوع الاجتماعي والبيئة" 1998، متوفر على الموقع التالي:
<http://www.oecd.org/dataoecd/46/36/1895624.pdf>

- فيرشموت. سي، 1997، "النوع الاجتماعي ليس مسألة حساسة: إضافة الطابع المؤسسي على مقارنة اشراكية متجهة حسب النوع الاجتماعي في سيانفوغا، زامبيا، تقرير التنمية الدولية 21 (www.id21.org)، المعهد الدولي للبيئة والتنمية سلسلة غيتكبير عدد72 .

- نارايان، د، 1995، مساهمة مشاركة الناس: شهادة من عدد 121 مشروع إمدادات مياه في مناطق ريفية، البنك العالمي، واشنطن دي، سي.

- كويسوينبنغ، أ، ر، 1994 "تحسين الإنتاجية الزراعية للنساء كمزارعات وكعاملات"، البنك العالمي، سلسلة ورقات نقاش عدد37، مقتطفات منه في منظمة الأغذية والزراعة" الفاو"، دليل برنامج التحليل الاجتماعي والاقتصادي والمساواة بين الجنسين SEAGA: الري، 1998، متوفرة على الموقع التالي:
www.fao.org/sd/seaga

- شاه، م، ك، 1998 "مدرجات الرفاه المتأسسة على النوع الاجتماعي في داركو، غانا" في غويجت وشاه" أسطورة الجماعة البشرية: مسائل النوع الاجتماعي في التنمية الاشراكية.

- توماس. م، 1993، بناء استراتيجيات متصلة بالنوع الاجتماعي في مقاومة الفيضانات والصراف والري في بنغلاديش. في الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، ورشة عمل حول النوع الاجتماعي وإدارة الموارد

¹ www.acdi-cida.gc.ca/CIDAWEB/acdicida.nsf/En/8525711600526F0A8525711900618E1C?OpenDocument

المائية، الدروس المستفادة واستراتيجيات المستقبل، 1994. جزءين (تقرير من حلقة نقاش انعقدت في ستوكهولم، 1-3 ديسمبر، 1993).

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) 2004 النساء والبيئة، سلسلة السياسة العامة.
- فايف سايبسما، ك، أرفان، موخيرجي ن. و. غروس. ب، 2001 ربط الاستمرارية بالطلب والنوع الاجتماعي والفقير: دراسة في مشاريع إمدادات مياه تديرها الجماعة البشرية في 15 بلدا". المركز الدولي المرجعي للمياه والصرف الصحي، واشنطن دي، سي و مؤسسة "دلفيت"، هولندا.
- زوارتيفين، م، 1997 " الماء: من الحاجة الأساسية إلى السلعة: نقاش حول النوع الاجتماعي وحقوق الماء في سياق الري، التنمية الدولية، 25 (8): 1335-1349.

References

Canadian International Development Agency (CIDA), No date. *Guide to Gender-Sensitive Indicators*. Available at: www.acdi-cida.gc.ca/CIDAWEB/acdicida.nsf/En/8525711600526F0A8525711900618E1C?OpenDocument

Cleaver, F., 1998. 'Incentives and informal institutions: Gender and the management of water', *Agriculture and Human Values*, 15:347-360.

Diamond, N. et al, *A Working Session on Communities, Institutions and Policies: Moving from Environmental Research to Results*. WIDTECH (funded by the Office of Women in Development, Bureau for Global Programmes, Field Support and Research, U.S. Agency for International Development), Washington, D.C, 1997. Cited in Working Party on Gender Equality, OECD-DAC, *Reaching the Goals I the S-21: Gender Equality and the Environment*, 1998. Available at: <http://www.oecd.org/dataoecd/46/36/1895624.pdf>

Firschmuth, C., 1997. *Gender is not a Sensitive Issue: Institutionalising a gender-oriented participatory approach in Siavonga, Zambia*. ID21 Report (www.id21.org). International Institute for Environment and Development Gatekeeper Series No. 72.

Narayan, D., 1995. *Contribution of People's Participation: Evidence from 121 Rural Water Supply Projects*, The World Bank, Washington, D.C.

Quisuimbing, A. R., 1994. *Improving Women's Agricultural Productivity as Farmers and Workers*, World Bank Discussion Paper Series No. 37. Quoted in FAO, *SEAGA Sector Guide: Irrigation*, 1998. Available at www.fao.org/sd/seaga

Shah, M. K., 1998. "Gendered Perceptions of Well-being in Darko, Ghana," in I. Guijt and M.K. Shah (eds.) *The Myth of Community: Gender Issues in Participatory Development*

Thomas, H., 1993. "Building Gender Strategies for Flood Control, Drainage and Irrigation in Bangladesh", in Proceedings of the Workshop on Gender and Water Resources Management. Lessons Learned and Strategies for the Future, 1994. Two Volumes. (Report from a seminar held in Stockholm, 1-3 December 1993, SIDA).

United Nations Environment Programme (UNEP), 2004. Women and the Environment. Policy Series.

Wijk-Sijbesma, C.A. van, Mukherjee, N. and Gross, B., 2001. *Linking sustainability with demand, gender, and poverty: A study in community-managed water supply projects in 15 countries*. International Water and Sanitation Reference Centre, Washington, D.C. and Delft, the Netherlands.

Zwarteveen, M., 1997. 'Water: From Basic Need to Commodity: A Discussion on Gender and Water Rights in the Context of Irrigation,' *World Development*, 25(8): 1335-1349.

Additional Resources

Abu-Ata, Nathalie., 2005. *Water, Gender and Growth in the MENA region or the Cost of Gender Exclusion*, World Bank MENA development report on water.

The purpose of this background paper is to provide an analytical framework and illustrative cases on the linkages between water, gender and poverty alleviation in the MENA region in preparation for the forthcoming flagship MENA development report on water. This paper argues that it makes economic sense to make sure that women and female farmers and small-scale entrepreneurs have the same access to water as men and male farmers both for domestic and irrigation purposes, while at the same time highlighting the challenges and limits of doing so.

Ahmed, S. (Ed.), 2005. *Flowing Upstream – Empowering Women through Water Management Initiatives in India*, Centre for Environment and Education, Ahmedabad. Foundation Books, New Delhi.

Alléy, D. Drevet-Dabbous, J. Etienne, J. Francis, A. Morel À L'Huissier, P. Chappé, G. Verdelhan Cayre, 2002. *Water, gender and sustainable development : Lessons learnt from French co-operation in sub-Saharan Africa*. pS-Eau, Ministère des Affaires étrangères, Agence française de développement and World Bank.

Aureli, A. and C. Brelet, 2004. *Women and Water: an ethical issue*. UNESCO series on Water and Ethics, Essay 4. UNESCO, Paris, France.

Examines the ethical issues arising from the special role of women in water use, including the role of women in natural resource management, and fresh water as a fundamental human right.

Available at: <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001363/136357e.pdf>

Bennett, V., Davila-Poblete, S. and M. Nieves Rico (eds.), 2005. *Opposing Currents: The Politics of Water and Gender in Latin America*, University of Pittsburgh Press, Pittsburg.

Boelens, R. and P. Hoogendam (Eds), 2002. *Water Rights and Empowerment*, Assen (the Netherlands), Koninklijke Van Gorcum.

CapNet, No date. *Tutorial on Integrated Water Resources Management*.

This is a brief and succinct introduction of the rationale for IWRM and the key principles behind it. The on-line tutorial provides arguments and examples to make the case for IWRM and to counter those who may oppose it on institutional or sectoral grounds.

Available at: http://www.cap-net.org/iwrm_tutorial/mainmenu.htm

CEDARE, 2004. Status of Integrated Water Resources Management (IWRM) Plans in the Arab Region. Available at: <http://www.arabwatercouncil.org/firstmeet/IWRM%20study.pdf>

Cleaver, F. and D. Elson, 1995. *Women and Water Resources: Continued Marginalisation and New Policies*, London, International Institute for Environment and Development, Gatekeeper Series No. 49.

Cleaver, F, 2000. 'Analysing gender roles in community natural resource management: Negotiation, life courses and social inclusion', *IDS Bulletin*, vol. 31, no. 2, pp. 60-67.

Coles, Anne and Tina Wallace, 2005. *Gender, Water and Development*. Oxford, Berg.

Crow, B, 2001. *Water, gender and material inequalities in the global South*, Centre for Global, International and Regional Studies, WP No. 5, Santa Cruz, University of California. Available at: <http://repositories.cdlib.org/cgirs/CGIRS-2001-5/>

D'Cunha, J, 2002. 'Gender and water', *Water Resources Journal*, no. 32, pp. 75-85.

Davila-Poblete, Sonia, 2004. *Women's Participation in Lake Basin Management from a Gender Perspective*. Available at: <http://www.worldlakes.org/uploads/Women's%20Participation%2022Jun04.pdf>

Department for International Development (DfID), 2002. *Gender Issues in the Management of Water Projects*. Final Report, April.

Division for the Advancement of Women (DAW), United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), 2005. *Women 2000 and Beyond: Women and Water*. United Nations, New York. Available at: <http://www.un.org/womenwatch/daw/public/Feb05.pdf>

Eglal Rached , Rathgeber, Eva, Brooks, David, Rathgeber, Eva, 1996. *Water Management In Africa And The Middle East: Challenges And Opportunities*, IDRC.

In this book, scientists take stock of the crisis, identify key issues and trends, and map out strategies for further research and action. They take a close look at the problems that beset different regions: from drought-prone East Africa to the Middle East — where water is a major factor in regional conflicts — to tropical areas — where water quality is a concern and water-borne diseases are endemic. They examine the roles of governments, international agencies, NGOs, and community organisation, and look at the costs and effects of large-scale projects for irrigation and drinking water supply. Finally, they identify means to affect closer cooperation between governments and communities, and to bring more attention to water conservation, without which strategies to manage water in Africa and the Middle East will be neither sustainable nor equitable. The contributors are, for the most part, scientists who live and work in Africa and the Middle East, and who deal on a daily basis with the water crisis in those regions of the world.

Available at: http://www.idrc.ca/en/ev-9334-201-1-DO_TOPIC.html

Fong, M.S., W. Wakeman and A. Bhushan, 1996. *Toolkit on Gender in Water and Sanitation*, Gender Toolkit Series No. 2, Gender Analysis and Policy, Poverty and Social Policy Department, UNDP-World Bank Water and Sanitation Program, TWUWS, The World Bank, Washington, D.C.

Gender and Water Alliance (GWA), 2002. *The Gender Approach to Water Management. Lessons Learnt Around the Globe.*

Findings of an electronic conference series convened by the Gender and Water Alliance. It provides very useful and insightful discussions and contributions by members on the challenges to gender mainstreaming in the water sectors as well as examples of successful and difficult experiences in doing so. Discussions were held in English, French, Spanish and Portuguese.

Available at: <http://www.genderandwater.org/page/300>

GWA, 2003. *The Gender Approach to Management: Lessons learned around the globe.* Gender and Water Alliance. Available at: <http://www.genderandwater.org/page/156>

GWA, 2003. *The Gender and Water Development Report: Gender perspectives on policies in water sector.* Published by WEDC for the GWA, Loughborough University, Leicestershire, UK.

This report is a first step in examining the development of gender-sensitive policies. It looks at how the fine rhetoric on gender mainstreaming that won favour in the Hague is being translated into policy by governments and donors two years later. GWA members have looked critically at changes in water legislation, policies and programmes around the world, to assess whether they respond to the gender messages.

Available at: <http://www.genderandwater.org/page/156>

GWA, 2003. *Tapping into Sustainability: issues and trends in gender mainstreaming in water and sanitation.* A background document for the Gender and Water Session, 3rd World Water Forum, Kyoto, Japan. March.

This document gives a glimpse of the work that has taken shape in gender mainstreaming at all levels through shared knowledge and action with a range of stakeholders including governments, NGOs, research centers, universities, and community based organisations'. It also provides an analysis of the remaining gaps for enhancing gender mainstreaming. Despite some progress, there is a continued sense that not enough is being done, and that there has not been effective translation of theoretical concepts about gender into tangible action and measurable changes on the ground. How can we identify and seize opportunities both to strengthen and consolidate current work, while continuing to push and expand the gender agenda? How do we become more strategic, more powerful in linking the important issues of gender with development, and in truly integrating and mainstreaming these issues into our daily work?

GWA. 2003. *Gender Mainstreaming in IWRM. Training of Trainers Modules.* Gender and Water Alliance.

These are six training modules. They cover the ABCs of gender, gender and IWRM, and gender mainstreaming project cycles and institutions. They are useful for a wide range of constituencies and are also adaptable for use either together or as individual training modules.

Available at: <http://www.genderandwater.org/page/766>

Global Water Partnership (GWP), 2004. 'Integrated Water Resources Management', *TAC Background Paper No. 4.* GWP, Stockholm. Available at: [http://www.gwpforum.org/gwp/library/IWRM at a glance.pdf](http://www.gwpforum.org/gwp/library/IWRM%20at%20a%20glance.pdf)

GWP, 2003. 'Poverty Reduction and IWRM'. *TEC Background Paper No. 8,* GWP, Stockholm.

Green, Cathy with Sally Baden, 1994. *Water Resources Management: a macro-level analysis from a gender perspective.* An issues paper prepared for the Gender Office, Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA). Institute of Development Studies, Brighton, UK.

Drawing on the wider body of research concerning gender and the environment, this paper suggests some ways in which the conceptual framework adopted by the World Bank is deficient in terms of

gender analysis. This paper summarises the approach embodied in water resources management policy and then provides a critical look at some of the key themes and policy directions from a gender perspective.

Available at: <http://www.bridge.ids.ac.uk/reports.html>

Green, C. and Sally Baden, 1995. "Integrated Water Resources Management: A Gender Perspective", *IDS Bulletin*, Vol. 26, No. 1.

Hamdy, Atef, 2005. *Gender Mainstreaming in the Water Sector: Theory, Practices, Monitoring and Evaluation*. CIHEAM.

Lahiri-Dutt, Kuntala, 2006. (ed.) *Fluid Bonds: Views on Gender and Water*. Stree Publications, Kolkata, India.

Khosla, Prabha, 2002. *MAMA-86 and the Drinking Water Campaign in the Ukraine, for the Gender and Water Alliance*. Asian Development Bank, Dhaka Workshop on Water and Poverty, September.

The paper describes the water sector organising of MAMA-86 in the Ukraine. It outlines their various campaigns and successful strategies in water provision, water quality and quantity, pricing and access and control over water resources.

Available at: <http://www.genderandwater.org/page/293>

Khosla, Prabha. Christine van Wijk, Joep Verhagen, and Viju James, 2004. *Gender and Water. Technical Overview Paper*. IRC International Water and Sanitation Centre.

A fundamental principle of any gender-sensitive approach is that it does not just focus on changing the role of women. It is natural that many of the advocacy messages and policy recommendations should emphasise the need to enhance women's involvement in decision making and management of water programmes. Almost always though there is an implicit change in the established role, behaviour and practices of men. Gender equality does not mean that men and women have to do the same things. It means that the strengths and attributes of both sexes should be used to full advantage. That applies at all levels, from the household to the highest levels of management. Usually it means that power structures, working practices, timings of meetings, legislation and financing systems need to be reviewed to create greater opportunities for women's talents and skills to be mobilised, but without adding to their existing heavy workloads. This paper revisits some of the arguments that have led to the international pressure for gender equity in human and social development. It provides a refresher course for those whose commitment to the gender cause has been frustrated by inaction at government or agency level, and a primer for those coming new to the topic of gender and water.

Available at: <http://www.irc.nl/page/15499>

Kunst, Sabine and Tanja Kruse, 2001. *Integrating Gender Perspectives: Realising New Options for Improved Water Management*. Cross-Cutting Thematic Background Paper. International Conference on Freshwater, Bonn, Germany.

MAMA-86, 2002. *Drinking Water in Ukraine: Communication and Empowerment for Local and International Action*. 3rd Edition. Kyiv.

Maharaj, Niala et al. 1999. *Mainstreaming gender in water resources management: Why and How*. Background Paper for the World Vision Process, Paris, France. World Water Vision Unit. Available at: <http://www.iiav.nl/nl/ic/water/index.html>

Mehta, L, 2000. *Water for the Twenty-first Century: Challenges and Misconceptions*, Working paper no. 111, Institute of Development, Sussex.

Meinzen-Dick, R. S., Brown, L.R., Feldstein, H.S. and A.R. Quisumbing., 1997. 'Gender, Property Rights and Natural Resources', *World Development*, Vol. 25, No. 8, pp. 1303-1316.

Meinzen-Dick, R. and Zwarteveen, M, 1998. 'Gendered participation in water management: Issues and illustrations from water users' associations in South Asia', *Agriculture and Human Values*, Vol. 15, pp 337-345.

Mishra, R. and F. van Steenberg, 2001. *Legacy in Distress: Weaving Community Alliances for Integrated Water Management*. Facilitators' report on a methodological perspective. Centre for the Development of Human Initiatives (CDHI), Pandapara, Bowbazar, Jalpaiguri – 735101, West Bengal, India

Murshid, Sharmeen, 2000. *Water Discourses: Where Have All the Women Gone?* Available at: http://www.iiav.nl/nl/ic/water/water_vision.html

Naser I. Faruqui, Asit K. Biswas, and Murad J. Bino, 2001. *Water Management In Islam*, IDRC/UNU Press.

The book explores the Islamic perspective on a number of proposed water management policies, such as lifeline water tariffs, water conservation, wastewater reuse, community-based water management, fair pricing, and water markets. These measures are generally accepted, with certain provisos, to lead to more equitable, efficient, and sustainable water management. By studying these issues in the context of Islam, workshop participants were able to derive Islamic water management principles that were in harmony with currently accepted principles of sustainable water management.

Available at: <http://www.idrc.ca/openebooks/924-0/>

NEDA, 1997. *Rights of Women to the Natural Resources Land and Water*, The Hague: Netherlands Development Assistance, Ministry of Foreign Affairs.

Rathgeber, Eva M, 1996. Women, Men, and Water-Resource Management in Africa, *Water Management In Africa And The Middle East: Challenges And Opportunities*, IDRC.

This paper examines some of the concerns that have motivated African governments and donors to become involved with water projects. Although there is general recognition of the needs of "communities" for reliable water systems, it is argued that the different attitudes, perspectives, and needs of women and men with respect to water access and use have been given little focused attention by environmental planners and water-resource managers in Africa. More specifically, it is suggested that throughout the 1970s and 1980s, although concerted efforts were being made to increase water accessibility, little effort was made to integrate the economic roles of women into water-resource planning.

Available at: http://www.idrc.ca/fr/ev-31108-201-1-DO_TOPIC.html

Schreiner, Barbara., Ndileka Mohapi, and Barbara van Koppen. *Strategies for Gender-Inclusive Integrated Water Resources Management in South Africa*. Paper presented at the 3rd WATERNET/WARFSA Symposium: Water Demand Management for Sustainable Use of Water Resources IWRM; Arusha, 30 – 31 October 2002. Available at:

<http://www.waternetonline.ihe.nl/docs/Papers2003/Warfsa-WaterNet%20Theme%203/Strategies%20for%20Gender-inclusive%20Integrated%20Water%20Resources%20M.pdf>

Swedish International Development Cooperation Agency (SIDA), 1997. *A Gender Perspective in the Water Resources Management Sector: Handbook for Mainstreaming*, (Helen Thomas, Johanna Schalkwyk & Beth Woroniuk prepared in close cooperation with the Department for Natural Resources and the Environment), Publications on Water Resources, No. 6.

United Nations Environment Programme (UNEP), 2003. *Empowering Women in Water Management and other Development Initiatives. A Training Manual: Focusing on Rainwater Harvesting*. EarthCare Africa Monitoring Institute, Nairobi, Kenya.

Water and Sanitation Program. *Linking Sustainability with Demand, Gender and Poverty. A study in community-managed water supply projects in 15 countries*. World Bank and IRC International Water and Sanitation Centre, January 2001.

Women for Water, Water for Women. 2004. *The Clash between Principles and Practices*. The Hague, Netherlands.

A short and concise paper developed for the Commission on Sustainable Development (CSD) meeting of 2004. It provides a very useful analysis that links international commitments to gender equality and IWRM to their practical application on the ground. Also see: www.womenforwater.org

World Resources Institute, 2003. *Women, water and work: The success of the Self-Employed Women's Association*. A series of short bulletins on SEWA's Water Campaign. Available at: http://governance.wri.org/pubs_content_text.cfm?ContentID=1869

French Language Resources

Mame Dagou DIOP, 2003. « Pour un document cadre axé sur l'intégration du genre dans la gestion des ressources en eau en Afrique de l'Ouest ». *Running water n 11* pp 12-15.

Partenariat Ouest Africain de l'Eau (WAWP/GWP). Disponible à:

http://www.gwpforum.org/gwp/library/Maq%20Running%20N11_PDF.pdf

Maria Arce, 2003. Etablir les bases pour un plan d'action Africain. *Running water n 11*, pp 17-19 Partenariat Ouest Africain de l'Eau (WAWP/GWP). Disponible à:

http://www.gwpforum.org/gwp/library/Maq%20Running%20N11_PDF.pdf

Joséphine Ouédraogo, 2003 : « Femmes et gestion des ressources en eau en Afrique de l'Ouest ». *Running water n 11* pp 20-23, Partenariat Ouest Africain de l'Eau (WAWP/GWP).

Disponible à: http://www.gwpforum.org/gwp/library/Maq%20Running%20N11_PDF.pdf

D. Allély, O. Drevet, J. Etienne, J. Francis, A. Morel-à-l'Huissier, G. Verdelhan Cayre, P. Chappé (1999). *Eau, genre et développement durable. Expériences de la coopération française en Afrique subsaharienne*

Basé sur l'expérience de la coopération française, cet ouvrage présente les évolutions majeures survenues depuis les années 1970 en matière de rencontres internationales, recherche, terminologie, d'approches spécifiques visant à intégrer les femmes aux processus de développement.

Alan Gelb, 2001. « Genre et développement : Un potentiel occulté en Afrique ». *Development Outreach, Vol. 3, N°2*, printemps 2001. Institut de la Banque Mondiale. Disponible à:

http://www.genreenaction.net/article.php3?id_article=3443

OCDE, 1995. *Le rôle des femmes en Afrique dans la gestion des ressources en eau : le regard de l'OCDE*. Document de travail de l'OCDE d'après séminaire

Élizabeth Côté, *Les femmes et les défis de la gestion de l'eau à Bamako, Mali*. Disponible à:

<http://www.ceci.ca/fra/information/histoires/popup/eaufem.htm>

Spanish Language Resources

Género y Agua, Informe de Desarrollo sobre Género y Agua 2003. *Perspectivas de Género en las Políticas del Sector de Agua*. Gender and Water Alliance. Publicado para la Alianza de Género y Agua.

El análisis del manejo sostenible de los recursos hídricos y la equidad de género en el campo del manejo del agua, provee de argumentos para afirmar que: i) Involucrar a hombres y mujeres en roles influyentes en los diferentes niveles de decisión puede acelerar la consecución de la sostenibilidad en el manejo de los escasos recursos hídricos, ii) La gestión del agua realizada de una manera integrada y sostenible, puede contribuir significativamente a mejorar la equidad de género porque aumenta el acceso a los recursos hídricos y a los servicios relacionados con el agua, tanto de mujeres y hombres para cubrir las necesidades básicas. Así se aborda el progreso que los gobiernos y las agencias de cooperación han logrado en la aplicación de estos argumentos.

Disponible en: www.es.genderandwater.org

IDRC - CIED PERU, 2002. *Perspectiva de Género y Rol de la Mujer en la gestión de los recursos Hídricos en el Altiplano*.

Presenta diferentes experiencias sobre conceptos, metodologías y actividades que permiten la implementación de los proyectos de agua y saneamiento y de riego en las zonas andinas de Latinoamérica, resaltando las experiencias exitosas en la búsqueda de incorporar la perspectiva de género. Disponible en: <http://www.ciedperu.org/publicaciones/frapublica.htm>

UICN y HIVOS, *La Fuerza de la Corriente. Cuestión de cuencas hidrográficas con equidad de género*. Disponible en:

<http://www.aprchile.cl/pdfs/La%20Fuerza%20de%20la%20corriente.pdf>

WSP – GWA, 2005. *Construyendo una Visión para la Acción. Avances y desafíos de la transversalización del Enfoque de Género en la Gestión Integrada de los recursos Hídricos en América latina*. Bolivia.

Ofrece recomendaciones importantes para la construcción de una visión común en América Latina sobre la transversalización del enfoque de género en la gestión integrada de los recursos hídricos, visión que puede servir como un conjunto de lineamientos orientadores para las instituciones y organizaciones interesadas en contribuir a la construcción de una sociedad más justa, donde hombres y mujeres gocen del beneficio de una mejor calidad de vida.

Disponible en: <http://www.es.genderandwater.org/page/2209>

http://aprchile.cl/pdfs/lac_construyendo.pdf